نابها او تاعدا والقعود افضل لكونه اقرب الى الستر بيد بكون كله نجسا لانه لو كان ربعه
طاهرا يلزمه الاداء ثمه اتفاقا له ان خطاب التطهير ساقط عنه لعجز وخطاب الاداء
الكامل باق لقدرته عليه ولها ان الخطاب اذا سقط استوى تحمل النجاسة وكشف
العورة في كونهما تحريمين في الصلاة فان قلا يحمد نبها ذهبت ترك فرض واحد وهو ازالة النجاسة
ونبا ذهبت ترك الفرض وهو ستر العورة والقيام والركوع والسجود قلنا كذا نبها مفسد
فيكون الجميع كالواحد في الافساد فاذا صلى لعذر ثم قدر ترك استعمال النجاسة والتي ببعض
الستر ونها قام مقام الاركان وهو الابهام اذا صلى فاصاب الثوب فقد استعمل النجاسة
والتي بالاركان نيستنوبان فتجب بينهما ولا يعيد ما صلى به اي بذلك الثوب النجس اذ وجد
ثوبا طاهرا اتفاقا لانه ادى ما وجب عليه كما وجب فلا يطالب بالاعادة ولا تلزمه عورة واحدة
ساترة بالقيام يعني اذا لم يجد ثوبا يستر به عورته لا يلزمه القيام بالركوع والسجود عندنا وقال
الشافعي يلزمه بل يفترض الايماء فاعلم هذا بيان لمذهبنا انه ليس القيام ترك فرض الستر
والايماء ترك فروض ولنا ان الايماء خلف عن الركوع والسجود والقعود اتيان بالستر
من وجه واتيان الاركان من وجه فيكون اولى من القيام الذي نيه ترك الستر من كل وجه
وتستقبل بالنصب اي يفترض على المصلي ان يستقبل اما تبدبه لانه لو كان حافيا فمن عليه
يسقط عنه وجوب الاستقبال ولو الوكان مريضا راكبا يقدر على التوجه وليس محمولا من يوجهه
عين الكعبة ان كان بمكة لان المصلي متمكن اصابة عينها وجهتها ان نائيا عنها يعني
يستقبل جهة الكعبة ان بعد عن مكة لان اصابة العين متعذرة عليه وتحرى اي
يطلب المصلي جهة القبلة باستعمال غالب ظنه للاشتباه اي لاشتباه القبلة عليه
لان نفرا من الصحابة رضي الله عنهم تحروا وصلوا في السفر الاشتباه ما خبروا بذلك رسول
الله صلى الله عليه وسلم ولم ينكر عليهم فبيد بالاشتباه لان القبلة لو لم تشتبه بان وجد بها
لا يتحرى وعدم المحمول فبيد به لانه لو وجد من يسأله امر القبلة لا يجوز التحري بل
يجب الاستخبار لانه التحري ولو لم يكن حاضرا عنده لا يجب عليه ان يطلبه هذا اذا كان
المخبر اهل ذلك الموضع لانه لو كان مسافرا مثله لا يلتفت الى قوله لانه يقول
باجتهاد فالظاهر لا يلزم عليه ترك اجتهاد غيره وفي الخلاصة اذا لم يسأله
وتحرى وصلى فان اصاب القبلة جاز والا لا ولو سأله فلم يخبر وتحرى وصلى ثم اخبره انه

لم يصب لا اعادة عليه وفي التحفة لو كان بعرف الاستدلال بالنجوم على القبلة لا يجوز له
التحري لانه فوقه وتجز صلاته للاصابة في العدول عن جهة التحري يعني اذا تحرى المشتبه
وعدل عن جهة تحريه وصلى الى جهة اخرى فاصاب فيه القبلة قال ابو يوسف تجوز صلاته
وقالا لا تجوز له لانه اتى بما هو الواجب عليه وهو استقبال القبلة فصار من تحرى في
الاواني فاعرض عن تحريه فاصاب الطاهر منها وله انه كان مأمورا بالتحري لاصابة القبلة
لانها ليست في وسعه فلم يأت بما امر به فلم تخرج عن العهدة وليس هذا كالتحري في الاواني
لانه لو صلى بتحريه في الاواني ثم علم خطاه يعيد صلاته وفي تحري القبلة لا يعيد ما قالوا
ويتفرع على هذه المسئلة انه لو ظهر اصابته في الصلوة بعد ما عدل عن تحريه بعض صلوته
عنده وعدها يستأنف وتجز صلوتهم لو انهم به لبيا اي ام جاعة بالتحري في ليلة مظلمة
ما صلت جهاتهم يعني صلى كل من الامام والمقتدين به الى جهة تحريه وخالفت تلك الجهات
ولم يعلموا جهة الامام ولا بعده موه قيد بهذا القيدين لانه لو علم احدهم جهة امامه
فسدت صلوته لاعتقاده ان امامه على الخطا، وكذا اذا تقدم على امامه لتركه فرض المقام
فان تلك كيف لم يعرفوا حال الامام بصورة ثلث يجوز ان يشير الامام الجهر او يعرفوا
بصوته انه قد اهمد لكن لم يتبين انه الى اي جهة فتوجه ولم تلزم الشهود بالاعادة يعني
من صلى بتحريه فظهر انه صلى مستدبر الكعبة لا تجب عليه الاعادة عندنا وقال الشافعي
تجب نيد بالاستدبار لانه لو ظهر ان القبلة عن يمينه او يساره يجوز اتفاقا انه ظهر
خطاء بيقين فلا يجوز كما لو صلى بغير تحر واستدبر القبلة ولنا ان جهة تحريه هي الجهة
التي خوطب باستقبالها حالة الاشتباه فاتى بالواجب عليه فلا يعيدها وان علم خطاءه
فيها اي في الصلاة تشبيه اي يستدبر في الصلاة الى جهة القبلة وبنى على ما مضى لان
اهل قبا لما بلغهم نسخ القبلة من بيت المقدس الى الكعبة استداروا في الصلاة
البهاوفي الخانية هذا الحكم فيمن شك في القبلة وصلى بالتحري لانه لو لم يشك ولم
يتحر وصلى الى جهة بعلم بخلاف الصلاة خطاءة يستانف لان افتتاحه كان ضعيفا
وان علم بعد الصلاة انه اصاب لا يعيدها لانه تمه لاحتياج الى البناء وتنوي الصلاة
اي يفترض ان ينوي المصلي صلاته لقوله تعالى وما امروا الا ليعبدوا الله مخلصين
له الدين والاخلاص انما يكون بالنية قيد لا بد من نية عين الكعبة ايضا عند استقبال

Copyright © University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)